World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

THE PATH OF FISCAL AND MONETARY POLICY IN LIGHT OF COVID-19 (IRAQ IS A CASE STUDY)

A. M. D. Arshad Abdul Latif Turki
College Imam Al-Kadhim (A)/ Departments Wasit
arshad.latif@alkadhum-col.edu.iq
A. M. D. Alia Suhail Najm
College Imam Al-Kadhim (A)/ Departments Wasit
lecwasit42@alkadhum-col.edu.iq

Article history:
Received: 21th May 2024
Accepted: 14th June 2024

Abstract:

Therefore, Covid-19 is one of the most difficult challenges facing innovative industries. It has imposed a new economic commitment, as it has placed its danger in the rapid spread of music. While the virus took three months to infect the first 100,000 people around the world, it only took 12 days to infect another 100,000, according to a report by the organization. Major global health: Covid-19 has dealt a strong blow to the global economy, and the weaknesses have already appeared in the macroeconomics of the developed and developing prospects, nor the economic and financial powers, especially since these countries may be significantly affected by the decline in prices in addition to the impact of other economic impacts as a result of the state of scientific closure, which is limited On the ability and effectiveness of Ali to support the employer at the time when it is needed most. Even now, with eight years to go, it is expected that economic initiatives for the Corona pandemic will be a long time ago, and whatever the case may be, it is extremely important to finance financing for the development of what is known as the (rescue package) that is still spreading from the effects of the crisis (to spread). Covid-19 and the decline in various oil prices in light of the pandemic. The research addresses the problem of economic companies in Iraq being clearly affected by global changes extending to the decline in oil prices, and is effective in combating Corona in light of the decline of rescue programs for the fragile segment of society and planning financial and monetary policies in light of The revolution in oil prices in the global market and how to confront the complex economic impacts on the Iraqi economy as a result of investing in oil prices, as investors do in several analytical prescriptions. By reviewing the available data on economic activities, analyzing those, and explaining the economic impacts and addressing them, the researchers reached results, the most notable of which is the state of economic stagnation in Oil prices changed during the period 2019-2020, in which oil rentierism began for government revenues and the weakness of government rescue packages through fiscal and monetary policy controlled by the government and controlling the fragile rulers in Iraqi society

Keywords: (Covid-19 pandemic, fiscal policy, policy certainty, estimate, rescue packages, general aviation - public spending, aviation, select white)

المقدمة

واهم من يعتقد بأن كوفيد - 19 حالة مشابهة للازمات الاقتصادية والمالية التي مر بها الاقتصاد العالمي سابقاً مروراً بأزمة الكساد العظيم وانتهاءً بأزمة الرهن العقاري عام 2008 وتبعاتهما الاقتصادية فالأمر مغاير هنا فالجائحة كوفيد - 19 استهدفت بشكل مباشر العنصر الأبرز والأهم في ديمومة لاقتصاد العالمي وتطوره المتمثل برأس المال البشري فمع ظهور الحالات الاولى في ووهان الصينية في ديسمبر 2019 ومع حلول الاسبوع الثاني تحديداً ابريل 2020 بلغت الاصابات (1,900000) انسان وخلف اكثر من (116000) حالة وفاة احتلت قارة اوربا المراتب المتقدمة تليها امريكا الشمالية واسيا وامريكا الجنوبية واخيرا قارة افريقيا، اما على مستوى البلدان تتصدر القائمة الولايات المتحدة الامريكية تليها الهند والبرازيل والمملكة المتحدة وفرنسا على التوالي.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

أن جائحة كورونا عززت من حالة الذعر المالي نتيجة للأغلاق شبه التام للنشاطات الاقتصادية على مستوى العالم وتشديد اجراءات الحظر الذي يعرف في الادب المالي بحالة عدم اليقين من قبل المتعاملين مع المنظومة المالية والمصرفية التي تدفع المتعاملين الى التهافت على سحب اصولهم المالية المودعة مما يسبب ازمة سيولة قد تؤدي الى انهيار المنظومة المالية والمصرفية، والامر يمتد للبلدان المنتجة للنفط خاصة في ظل التوقف و الانحسار العالمي ومع المتغيرات التي فرضها اوبك + على سوق النفط العالمي بتخفيض سقف الانتاج للبلدان المنتجة ومنها العراق.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة البحث في تأثر الأنشطة الاقتصادية في العراق بشكل سلبي بالمتغيرات العالمية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط والآثار المترتبة على جائحة كورونا في ظل انحسار برامج الانقاذ للشرائح الهشة في المجتمع.

اهمية البحث: يحتل موضوع البحث أهمية بالغة لما خلفته الجائحة من اثار اقتصادية على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وخاصة حالة الاغلاق شبه التام للاقتصاد العالمي التي فرضت انحسار في امدادات الطاقة من قبل البلدان المنتجة للنفط ومنها العراق على اثر اتفاقية اوبك +.

فرضية البحث: أن تراجع اجراءات السياسة المالية والنقدية في ظل الجائحة ترتبط بشكل مباشر بطبيعة السياسة الاقتصادية احادية الجانب التي تجعل خطوات تدارك الأزمات شديدة الصعوبة على متخذي القرار في ظل الريعية النفطية.

هدف البحث: يعالج البحث هدفين رئيسيين:

1 بيان اجراءات السياسة المالية والنقدية في ظل تراجع اسعار النفط في السوق العالمي.
2 بيان كيفية مواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار النفط و جائحة كورونا.

منهجية البحث: بغية التوصل الى نتائج تعزز من قيمة البحث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض البيانات المتاحة عن الانشطة الاقتصادية وتحليل تلك البيانات وبيان الآثار الاقتصادية ومعالجتها.

هيكلية البحث: من أجل تغطية المحاور الرئيسية لموضوع البحث تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول المسار العام للجائحة (النشأة والتطور لجائحة كورونا كوفيد - 19) في حين يتطرق المبحث الثاني الى الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كوفيد – 19 ومن ثم يختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / النشأة والتطور لجائحة كورونا كوفيد - 19

أولا/ مسار الجائحة كوفيد – 19

ساهم كوفيد - 19 في انحسار وتوقف النشاط الاقتصادي العالمي بسرعة غير مسبوقة مع ظهور الحالات الاولى في ووهان الصينية في ديسمبر 2019 ومع حلول الاسبوع الثاني تحديداً ابريل 2020 بلغت الاصابات (1,900000) انسان وخلف اكثر من (116000) حالة وفاة **(William megginson,2020,p3)**.

تؤكد منظمة الصحة العالمية بأن الفايروس يتحور مع مرو الوقت على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة في تعزيز الكتلة البشرية الخاضعة للقاح كان اخرها المتحور ((أوميكرون)) الذي ظهر في جنوب افريقيا ووصفته بانه مثير للقلق، أن الموقف الوبائي في العام الماضي 2022 كان مقارب لهذا النحو الاصابات قرابة (298+) مليون حالة و قرابة (5) مليون حالة وفاة حول العالم، احتلت قارة اوربا المراتب المتقدمة تليها امريكا الشمالية واسيا وامريكا الجنوبية واخيرا قارة افريقيا، اما على مستوى البلدان تتصدر القائمة الولايات المتحدة الامريكية تليها الهند والبرازيل والمملكة المتحدة وفرنسا على التوالي.**(www.who.int/4/1/2022)**

أن جائحة كورونا كوفيد - 19 عززت من حالة الذعر المالي نتيجة للأغلاق شبه التام للنشاطات الاقتصادية على مستوى العالم وتشديد اجراءات الحظر الذي يعرف في الادب المالي بحالة عدم اليقين من قبل المتعاملين مع المنظومة المالية والمصرفية تدفع المتعاملين الى التهافت على سحب اصولهم المالية المودعة مما يسبب ازمة سيولة قد تؤدي الى انهيار المنظومة المالية والمصرفية **(Lixin Huang,2002,p5)**في ظل الازمات المالية على غرار ازمة يوم الاثنين الاسود 1987 او ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 التي ادت الى خسائر كبيرة لـ (25) بنك من كبريات البنوك بلغت اكثر من (300) مليار دولار من قيمة اصولها جراء انخفاض قيمة الاوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ عام 2007.(محمد عبد الحميد عطية،2010،ص263).

هذه الجائحة كورونا كوفيد - 19 حالة خاصة تداعياتها مختلفة عن سابقاتها كونها ادت الى حالة من الركود الاقتصادي وتعطل للنشاط الاقتصادي بشكل شبه تام.

هذا الأمر دفع معظم البلدان وفي مقدمتها مجموعة العشرين (20G) الى تبني خطوات سريعة لتدارك الأمر وانقاذ ما يمكن انقاذه من خلال تبني برامج التحفيز والدعم المالي "حزم الانقاذ" على غرار التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية مع ازمة الرهن العقاري عام 2008 بقيمة بلغت (700) مليار دولار والتي ركزت على قيام الحكومة بشراء الاصول الهالكة ومنح اعفاءات ضريبية بقيمة (100)مليار دولار.(محمد عبد الحميد عطية،2010،ص274)، في ظل الاعتراف بفشل المنظومة الصحية عالمياً في مجابهة خطر تحيد انتشار الجائحة كوفيد - 19 حيث تم مناقشة ذلك في نوفمبر من العام 2019 بأعمال (مؤتمر الاستقرار المالي بجلسة حملت عنوان البيئة والتحديات المالية العالمية) اكدت على أن الاقتصاد العالمي ليس بمقدوره تحمل صدمة اقتصادية كبيرة بغض النظر عن قوة (G20). **(Michael M.hutchison,2020,pp:308-309)**

ثانياً/ جائحة كورونا كوفيد - 19 رؤية مغايرة

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

تكاد يتفق الكثير على أن الشكل الواضح لجائحة كورونا كوفيد - 19 هو اثارها السلبية المدمرة على الاصعدة كافة لكن لو نظرنا بمنظور مغاير سنجد أن هناك من استثمر جائحة كورونا كوفيد – 19 بصورة ايجابية عززت من عوائده والقيمة السوقية وكانت بالنسبة له صدمة ايجابية وخاصة بالنسبة للشركات التي تتعامل في البيئة الالكترونية والاسواق الافتراضية الرقمية، او ما يعرف بمصلح "بالذهب الإلكتروني" وخاصة في المدة 219-2022 حيث بلغت ثروة المليارديرات حول العالم (13.1) ترليون دولار وكان اجمالي الثروة (8) ترليون في عام 2020 حيث ارتفعت ثروة "جيف بيزوس" في عام 2021 الى قرابة (177) مليار دولار اما "ايلون ماسك" فبلغت ثروته (151) مليار دولار جراء ارتفاع أسهم تسيلا وسبيس أكس في ظل جائحة كورونا كوفيد – 19. **(2021 www.forbes.com)**

ثالثاً/ التباطؤ الاقتصادي العالمي

كما بينا في مطلع الورقة البحثية بأن جائحة كورونا كوفيد - 19 من غير الممكن أن نقارنها بأية ازمة اقتصادية سابقة فهي ذات معطيات مغايرة لسابقاها من الأزمات بغض النظر عن الرؤية السياسية في النشأة لهذه الجائحة وتبادل الاتهامات بين قطبي الاقتصاد العلمي الصين و الولايات المتحدة الامريكية لكن تبقى حقيقة واضحة للعيان الا وهي حالة التباطؤ الاقتصادي الذي عصفت بالاقتصادات العالمية المتقدمة والنامية على حد سواء، فمن الواضح أن الاقتصاد العالمي يمر بحالة تباطؤ اقتصادي منذ منتصف العام 2019 مع ازدياد حجم المديونية مقارنة بالإنتاج الحقيقي والشكل رقم (1) ادناه يوضح ذلك.

شكل (1) معدلات النمو الاقتصادي الفعلية والمتوقعة للفترة 2011-2024

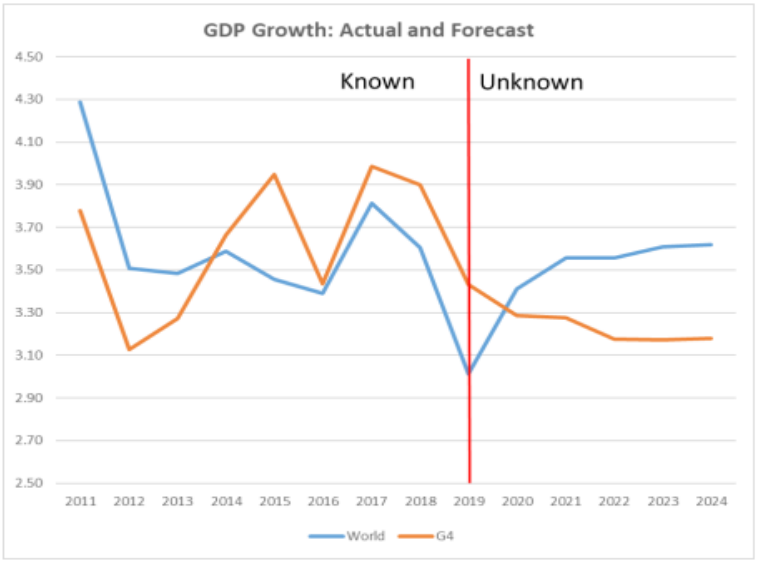

Source: IMF October 2019 WEO Last half of 2019 is estimated and forecasted

وفقاً لتقارير و توقعات المؤسسات المالية العالمية في مقدمتها صندوق النقد الدولي (IMF) فإن هذا التباطؤ من المرجح ان يشهد انفراجاً بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة في حال تم اعتماد استراتيجيات منظمة الصحة العالمية بشأن كوفيد - 19، معزية اسباب أخرى لهذا التباطؤ متمثلاً في تباطؤ الواردات بشكل حاد وانخفاض معدلات الاستثمار يرافقها ايضاً الحرب التجارية بين قطبي الاقتصاد العالمي الصين والولايات المتحدة الامريكية من خلال مؤشر (عدم اليقين) في السياسة التجارية للولايات المتحدة الامريكية ذات الطابع التقييدي التي اثرت بدورها على عدم اليقين في السياسة التجارية على مستوى العالم اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار حجم الديون على الولايات المتحدة الامريكية للصين بقرابة (1.7) ترليون دولار وفقاً لبيانات وزارة الخزانة الامريكية التي دأبت على استخدام سياسات التسيير الكمي عبر المراحل، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات والشركات التي تتخذ من الاقتصاد الصيني مقراً لها، هذا في حين بلغت خسائر الاقتصاد العالمي وفقاً لـ (IMF) جراء كوفيد - 19 قرابة (12) ترليون دولار خلال المدة (2019-2020). **(MichaelM.hutchison,2020,p:325)** كما الامر لا يقتصر على البلدان المتقدمة بل يمتد الى البلدان الناشئة و النامية حيث تعاني البلدان ذات الدخل المحدود والمتوسط من فجوة عدم التعافي والحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل مع انحسار "التثقيف المالي" **(2009,p1515 Lewis Mandell &Linda Schmid)** جنباً الى جنب مع قلة الوعي فيما يتعلق بخطر انتشار كوفيد - 19 جراء انخفاض نسبة الاشخاص اللذين تلقوا جرعات اللقاح ومن ثم تحييد انتشار الجائحة، وفقاً لتقرير افاق الاقتصاد العالمي في يونيو/حزيران من العام2021 اكد على امكانية ان ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل (5.6%) والذي يُعد اقوى معدل نمو له بعد الركود [1*]

[1*] المراد بهذا المصطلح محاولة محو الأمية المالية لدى شرائح المجتمع من خلال برامج التعليم المالي والسلوك المالي المنتج من خلال تعزيز ثقة الفرد والمجتمع بالمنظومة المالية و السعي الى تنمية القدرات في اتخاذ القرات المالية الهامة.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

الاقتصادي الذي حدث منذ 80 عاماً، فأن مسارات التعافي ستكون متفاوتة وخاصة للبلدان الاقل نمواً كونها لن تستطيع أن تتجاوز معدل نمو (2.9%) عام 2021 والذي بدوره يُعد ابطئ معدل نمو خلال السنوات العشرين الماضية، وكما ان الاقتصاد العالمي خلال المدة 2020-2021 شهد تراجع كبير في معدلات النمو اثرت على فئات المجتمع الهشة بواقع (100) مليون شخص يعاني من الفقر المدقع (فينكات غوبالاكريشنان وأخرون،2021،ص2) هذا الامر يمتد للبلدان المنتجة للنفط خاصة في ظل التوقف و الانحسار العالمي ومع المتغيرات التي فرضها اوبك+ على سوق النفط العالمي بتخفيض سقف الانتاج للبلدان المنتجة ومنها العراق والذي سنشير اليه بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني الاقتصاد العراقي في ظل جانحة كرونا كوفيد - 19

أولاً / الواقع الاقتصادي في ظل كوفيد - 19

لقد عانى الاقتصاد العراقي الكثير قبل كوفيد - 19 حيث شهدت الفترة (2014- 2018) الصدمة المزدوجة انخفاض اسعار النفط العالمية والازمة الامنية مواجهة عصابات داعش، ومالبث ان بدأ بالتعافي التدريجي والنسبي البسيط وما ان عاودت أسعار النفط بالارتفاع التدريجي لتستقر فوق حاجز الـ 60 دولار في عام 2019 وبداية عام 2020 الا ان هذا التعافي النسبي اصطدم بأزمة اشد قوة، فما ان بدأ الربع الاول من عام 2020 يشارف على الانتهاء عاد ليجد الاقتصاد العراقي نفسه امام ازمة وصدمة مركبة هذه المرة ثلاثية الابعاد صحية واقتصادية وسياسية:

أ- الصدمة السياسية – الاجتماعية : تمثلت في استقالة حكومة عادل عبد المهدي دون إقرار الموازنة العامة للبلد والدخول في دوامة عدم وجود حكومة وعدم وجود موازنة عامة، واستمرار المظاهرات من قبل ابناء الشعب العراقي بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر وعدم وجود فرص عمل .

ب - الصدمة الصحية: بتفشي فايروس كورنا في العراق وجود حالات وفات جراء الاصابة بالفايروس، مما ولد حالة من الذعر والهلع بين الناس، في ظل عدم توفر بنية تحتية صحية وبيئة مناسبة للسيطرة على المرض والحد من تداعياته، وضعف القدرات الحكومية وقلة الموارد.

حيث مثلت هذه الصدمة الصحية تحدياً جسيما وله الكثير من الاثار المدمرة على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد غير مستقر يعكس حاله بلد متأثر بالصراعات والنزاعات، مما يسبب حدوث اضطرابات مجتمعية واقتصادية تكون عواقبها وخيمة وطويلة الامد، سيدخل الاقتصاد العراقي الراكد في ركود أعمق وستتحمل الدولة العراقية والشعب تبعات وانعكاسات تفشي فيروس كورنا.

جـ - الصدمة الاقتصادية : تمثلت في انخفاض اسعار النفط العالمية الى مستويات قياسية بسبب الوباء وانتقاله الى اغلب دول العالم، وتراجع الطلب العالمي اضافة الى الخلاف الذي نشأ بين روسيا من جهة والسعودية من جهة اخرى، لتشهد أسواق النفط

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

سقوطا الاسعار بما يزيد عن 50 %ليتراوح ما بين 26-33 دولار بين منتصف الشهر الثالث والرابع من 2020 . حيث ان انخفاض أسعار النفط ادى الى ارباك أوضاع المالية العامة في العراق والذي تعد محرك النشاط الاقتصادي، وأصبح تمويل الانفاق العام في البلد يواجه تحديات وصعوبات كبيرة، سيؤدي الى تشديد أوضاع المالية العامة الى الكشف عن مواطن ضعف وخلل كبيرة في المالية العامة، ومن ثم اتساع عجز المالية، وتدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي.
على صعيد ازمة كوفيد - 19 لم تملك المالية العامة الحيز الكافي لمواجهة انتشار كوفيد - 19 ، وتعرضت السياسة النقدية الى تحديات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف والتي تعرضت الى تقلبات تجاوزت النسب المعيارية الى مستويات لم تصل لها منذ مدة طويلة وذلك بسبب اضطراب اسواق النفط العالمية والتي ادت الى خسارة الاقتصاد العراقي إيرادات مالية كبيرة وضخمة، سنويا ما بين 1 - 4.1 مليار دولار، الامر الذي فاقم من اوضاع وافاق الاقتصاد العراقي.

ثانياً : المالية العامة في ظل الازمة المركبة
للحكومات تأثير كبير في تحصين مجتمعاتها اقتصادياً لاسيما في أوقات الركود والازمات على غرار تفشي كوفيد - 19 بالأنفاق العاجل وتقديم الحزم المالية لتجاوز الازمات أي كانت نوعها والتخفيف من حدتها وأثرها في المجتمع، وتعد الموازنة العامة الاداة الجوهرية لذلك ان متابعة موازنات العراق ما بعد 2003 يلاحظ انها لم تقم على اساس تنمية الاقتصاد الكلي، وانما في جانب كبير منها توجه نحو الجانب التشغيلي، ويمكن ملاحظة تأثير الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي عبر ما تعكسه نسب المتردية للقطاعات، فبيانات عام 2019 تشير الى ان الـــ GDP بلغ نحو 251 تريليون دينار بالأسعار الجارية، كانت نسبة القطاع النفطي حصة الاسد بنحو62 %والانشطة الخدمية 20 ،%اما التوزيعية فتصل الى 20% بالنظر الى مكونات الصادرات العراقية يتضح الاختلال و بنحو كبير فيها، وتعكس هذه الصورة واقع الاقتصاد المشوه بكونه يعتمد بما نسبته 99 %للصادرات النفطية (الهذال ،2020،ص4)
أثر كوفيد - 19 في الموازنة العامة للدولة من خلال انخفاض أسعار النفط الخام بسبب التراجع الشديد في الايرادات النفطية في عام 2020 إذ انخفض سعر النفط الخام بمتوسط سعر 34 دولار للبرميل الواحد، فقد. بلغت قيمة الصادرات النفطية حوالي 20.7 مليار دولار خلال النصف الاول من عام 2020.)كاظم ،2020، ص7)
وفقا لبيانات الجدول (1) فإن ايرادات الدولة قبل الجائحة في عام 2019 كانت حوالي 107.6 ترليون دينار بينما النفقات العامة للعام نفسه كانت 111.7 ترليون دينار لتسجل الموازنة العامة عجزا مقدار 4.2 ترليون دينار. وبعد الجائحة وما ترتب عليها من انخفاض أسعار نفط البصرة كمتوسط في عام 2020 إلي 41.55 دولار للبرميل ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية والتي أدت بدورها الى انخفاض الإيرادات الكلية 63.2 ترليون دينار، بينما ازداد الانفاق على الصحة ليرتفع الانفاق الكلي إلي 76.1 ترليون دينار، وبذلك يكون عجز الموارنة 12.9 ترليون دينار أي بزيادة مقدارها 8 ترليون دينار عن العام 2019. اما في عام 2021 فكانت الايرادات العامة لغاية شهر تشرين الأول أكثر من 94 ترليون دينار بعد ان تحسنت اسعار النفط بشكل تدريجي نتيجة رفع إجراءات الحظر الصحي وعودة الانشطة الاقتصادية إلى العمل، اما النفقات العامة فقد بلغت حوالي 86.9 ترليون دينار حيث تم تسجيل فائض أكثر من 7.1 ترليون دينار. ويتوقع ان تستمر المكاسب المتأتية من ارتفاع أسعار النفط الخام.

جدول رقم **(1):** الميزانية العامة للمدة **2018-2021**(مليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الاخرى	مجموع الايرادات	مجموع النفقات	الفائض/العجز
2018	**96062935**	**10506899**	**106,569,834**	**80,873,189**	**25,696,645**
2019	**92818990**	**14748005**	**107,566,995**	**111,723,523**	**(4,156,528)**
2020	**55954671**	**7245018**	**63,199,689**	**76,082,443**	**(12,882,754)**
2021	**96622396**	**12459066**	**109.081.463**	**89.526.686**	**19.554.1**

- الأرقام بين قوسين سالبة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية 2021 -2020، الباب الثامن، جدول (1/8).
وزارة المالية، دائر المحاسبة قسم التوحيد: نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية لغاية كانون الاول لسنة 2021، صفحات متفرقة.

يتضح ان الحكومات المتعاقبة لم تتعظ وتتعلم من دروس الازمات السابقة وليس آخرها الازمة المزدوجة، فلم تتخذ أي اجراء احترازي لوقوع أزمات مماثلة، فالنظر الى موازنات 2018 و2019 توضح حجم الخلل الذي اصاب الاقتصاد بسبب السياسات المالية التي ما انفكت معتمدة على المورد النفطي، وادخلته في ركود عميق، بسبب ضآلة حجم الموارد المخصصة للأنفاق الاستثماري، بالإضافة الى ان موازنة 2019 قد استنزفت فوائض موازنة 2018 ،الى جانب إضافة نحو 5 مليون موظف، الامر الذي رفع من الانفاق الحكومي الى نحو 67 %في موازنة عام 2020 ، ويوضح الشكل التالي إيرادات الموازنة ونفقاتها ومسايرتها الايرادات النفط للمدة 2003-2019

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

شكل (2) الايرادات الموازنة ونفقاتها ومسايرتها الايرادات النفط للمدة 2003-2019

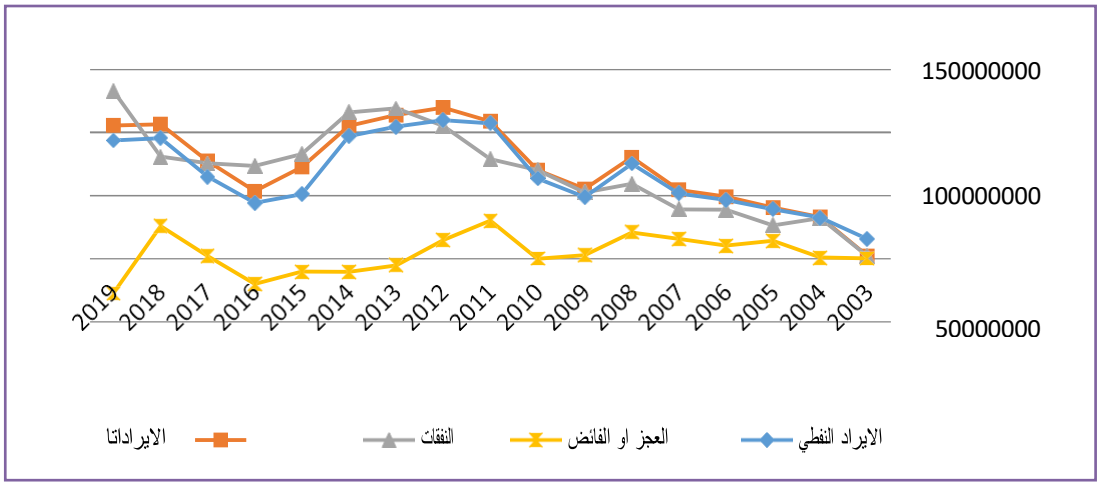

ونتيجة الأزمة الماليّة التي تعرض لها العراق بسبب كوفيد - 19 ، أدت الى حدوث عجز في الموازنة العامة، ونتيجة لذلك جاء قرار البنك المركزيّ العراقيّ بتخفيض قيمة العملة أمام الدولار كخطوة استباقيّة حرصًا على استنزاف الاحتياطات الأجنبيّة، ولمساعدة الحكومة على تأمين رواتب الموظفين إذ أقرّ البنك المركزي أن سعر شراء الدولار من وزارة الماليّة سيكون 1450 دينارًا، بينما سعر الدولار للمصارف عبر النافذة سيكون بـ 1460 دينارا. وجاء تبرير وزارة الماليّة لقرار خفض الدّينار أمام الدولار، هو محاولة لمواجهة الأزمة الماليّة التي تعرضت لها البلاد بسبب تداعيات أزمة كورونا. كان لقرار تخفيض قيمة العملة في الظروف السياسيّة غير المستقرة آثار سلبيّة مضاعفة، إذ خلق التّوقعات حول المزيد من التّخفيض ما أربك أوضاع السّوق وزيادة الطلب على العملة الأجنبيّة مع ضعف الثّقة بالعملة الوطنيّة (العاني ،2020،ص1).

يمثل ثبات سعر صرف الدّينار العراقيّ يمثل استقرار القيمة الخارجيّة للنقد الوطني ومن ثمَّ استقرار مستوى المعيشة، وإنّ واجب البنك المركزي هو الدّفاع عن استقرار سعر صرف الدّينار من أجل بلوغ أهدافه في بناء الاستقرار الاقتصاديّ. بعد أن قررت وزارة الماليّة وتحت ضغط السّوق خفض قيمة العملة الى 1450 دينار مقابل الدولار في موازنة العام 2021، وتبعها البنك المركزي الذي رفع سعر الدولار الى 1460 بينما حدد سعر الدولار للبنوك التّجارية بـ1470 دينار. إذ إن خفض قيمة العملة إجراءً في الاتجاه الصّحيح من شأنه أن يساهم في تحسين الانتاج المحلي في حال توفره!؟، وتقليص الأضرار النّاتجة من تهريب العملة ومساعدة الحكومة في دفع رواتب موظفيها، لكن الخطورة تكمن في أنّ القوّة الشّرائيّة للدينار ستتدنى محليًّا أيضًا.

المطلوب الآن من الحكومة العمل على تبني سياسات دعم للطبقات الهشة من تأثيرات انخفاض سعر العملة على الأقل حتى يتمكن الاقتصاد الوطنيّ من الاستجابة للطلب على بدائل الواردات التي سينتعش سوقها من دون شك في حال تم دعمها؛ خصوصًا إذا كانت أقلّ كلفة وأعلى جودة من مثيلاتها المستوردة وتتجسد الوقاية في زيادة الرواتب المتدنيّة للموظفين، والمستفيدين من مساعدات شبكة الحمايّة الاجتماعيّة. والمطلوب أيضًا هو مكافحة الفساد وإيقاف الهدر لأموال الدّولة عبر الاستيلاء على المنافذ الحدوديّة والموانئ، وتهريب النّفط وتقاضي الرّشاوى، كما يجب اتخاذ خطوات جادة في دعم الصّناعة والزّراعة والسّياحة وهي القطاعات الثلاثة التي يمكن أن تعوّض عن الايرادات النفطية.

عند الاعلان عن اول مصاب بـ كوفيد - 19 في العراق في 24 شباط /فبراير، وبعد تزايد حالات الاصابات، واتخاذ الاجراءات الاحترازية، حتى بدأت التداعيات لتفشى المرض تنذر بالخطر في ظل الاجراءات المتبعة من الحكومة العراقية لمواجهة تفشي كوفيد - 19، وبدأت الصدمة فعلاً عندما أخفق اجتماع أوبك + في الحفاظ على الاتفاق النفطي لتنحدر أسعار النفط كلياً بشكل مفزع، وليخسر خام نفط البصرة أكثر من 50 %بالمتوسط، لينذر بتفشي ازمة وصدمة قوية لاقتصاد يعتمد على موارد النفط بشكل رئيس وفي ظل ضغوطات أمريكية لتعديل أوضاع الاسواق النفطية، اجتمعت دول أوبك+ برئاسة السعودية في 10 نيسان/ ابريل وتم الاتفاق على جملة من النقاط لعل أبرزها خفض الانتاج العالمي بواقع 10 مليون برميل من أيار/ مايو لشهرين ابتداء /ب يوميا حتى حزيران / يونيو) وكانت حصة العراق من التخفيض هو مليون برميل(يتبعها انخفاض بمقدار 8 مليون برميل من 7/1 لغاية 12 /2020 ،يتبعها تخفيض ثالث من كانون الثاني حتى نيسان 2021.

بيد ان هذا الاجراء قد لا يتلاءم مع أوضاع الاسواق النفطية وما خلفته كوفيد - 19 من تداعيات وتراجع الطلب على النفط، ذلك ان انتاج النفط يبلغ 100 مليون برميل الطلب العالمي هو 70 مليون برميل، أي هناك فائض يبلغ 30 مليون، وتخفيض مقداره 10 مليون سيقلص فجوة المعروض الى 20 مليون، وعليه فان التخفيض لا يحقق الهدف المنشود وهو ما حصل فعلاً بانخفاض الأسعار بنفس اليوم اذ خسرت عقود خام برنت بنحو 36.1 دولار، وهو ما تحقق وانخفضت عقود خام غرب تكساس بنحو 33.2 دولار، وفي سياق موافقة العراق على الاتفاق فإن انتاجه سينخفض من 8.3م/ب الى 6.2 م/ب في ظل تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية، وفي ضوء عدم إقرار الموازنة العامة لغاية منتصف الشهر السادس من عام 2020 يمكن التعرف على انعكاسات ازمة كوفيد - 19 على أوضاع الاقتصاد بما أنّ الاقتصاد العراقيّ هو اقتصاد ريعيّ، يعتمد على النّفط بالدّرجة الأساس وكان من الطبيعيّ أن تتأثر الدّول المعتمدة كليا على النّفط كالعراق بتفشي كوفيد - 19 الأمر الذي أثر سلبًا في السّوق من ناحية العرض والطلب، والحقيقة أنّ العراق على عكس الدّول النّفطية لا يوجد فيه إشارة تدل على تأسيس صندوق سياديّ نفطيّ ولم تطرح هذه الفكرة بتاتًا، إذ إنّ من إيجابيات هذا الصّندوق

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

أنّه يقي الاقتصاد الوطني من الصّدمات، أولها الصراعات السياسيّة أو الحروب أو المفاجآت المفجعة كوفيد - 19 ، كما عن طريقه تُستثمر الفوائض الماليّة لتحقيق عوائد ماليّة مرتفعة تحافظ على قيمة النقود وتراكمها باستثمارات مدرة للعائد عبر الزمن، كما يسهم في رفع المستوى المعيشيّ لمواطنيّ الدّولة لأنّه يشكل دعمًا إضافيًّا للموازنات.

جدول رقم (2)

الإيرادات النفطية والايرادات غير النفطية ونسب إسهامها في الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة 1	الإيرادات النفطية 2	نسبه مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة % 3	معدل التغير السنوي% 4	الإيرادات غير النفطية 5	نسبة مساهمه الإيرادات النفطية للإيرادات العامة % 6	معدل التغير السنوي % 7
2004	32982739	32625109	98.92	-	357630	1.08	-
2005	40502890	39453950	97.41	20.93	1048940	2.59	193.3
2006	49055545	46908043	95.62	18.89	2147502	4.38	104.73
2007	54599541	53154988	97.35	13.32	1444553	2.65	-32.73
2008	80252182	77589443	96.68	45.97	2662739	3.32	84.33
2009	55209353	51752350	93.74	-33.3	3457003	6.26	29.83
2010	70178223	63594168	90.62	22.88	6584055	9.38	90.46
2011	108807392	103061762	94.72	62.06	5745630	5.28	-12.73
2012	119817224	111326166	92.91	8.02	8491058	7.09	47.78
2013	113840076	110677542	97.22	-0.58	3162534	2.78	-62.75
2014	105364301	97072410	92.13	-12.29	8291891	7.87	162.19
2015	66470253	51312621	77.2	-47.14	15157632	22.8	82.8
2016	54839219	44267063	80.72	-13.73	10572156	19.28	-30.25
2017	77422173	65071929	84.05	47	12350244	15.95	16.82
2018	106569834	95619820	89.73	46.94	10950014	10.27	-11.34
2019	107566995	99216318	92.24	3.76	8350677	7.76	-23.74
2020	63199689	54448514	86.15	-45.12	8751175	13.85	4.8

المصدر: - عمود (1, 2, 5) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية (2004-2020).
- عمود (3, 4, 6, 7) من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول.

شكل (3)نسب مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2004-2020)

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

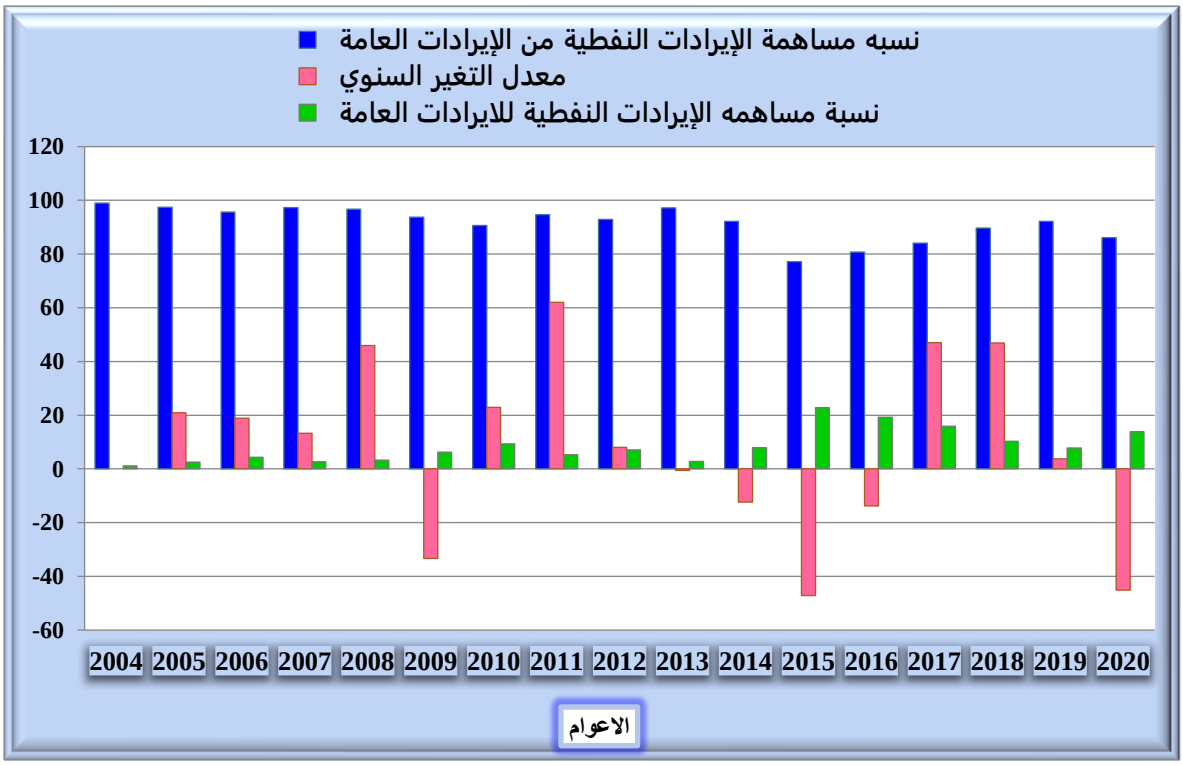

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (2).

ان عدم استقرار وتدهور سعر النفط وفشل السياسات و الانفاق المغالى فيه ادى الى وقوع العراق في منطقة الخطر الاقتصادي، فقد يتصاعد حجم الدين العام والذي بلغ نحو 120 مليار دولار، جعل من الحكومة تتلكأ في توفير استحقاقات الرواتب والاجور للموظفين ان مزيجاً من تدهور أسعار النفط في ظل تراجع الطلب العالمي عليه وانتشار كوفيد - 19 واضطراب الوضع السياسي في العراق ينذر بأزمة جديدة في مقدمتها معالجة فجوة سعر الصرف حيث يكون فيها الشعب العراقي الخاسر الاكبر فيها، حيث يبقى الاقتصاد العراقي دالة لسعر برميل النفط مالم تتخذ إجراءات عاجلة وسياسات فعالة وعقلانية لمواجهتها، وقد تلجأ الحكومة الى اتخاذ إجراءات تقشفية حادة ستكون لها اثار وانعكاسات طويلة الامد على الاقتصاد.
واجه العراق نتيجة كوفيد - 19 أزمة ماليّة مع تراكم الدّيون العامة، والاقتراض الخارجيّ إذ وصلت الديون ما يقارب من 120 مليار دولار أيّ ما يعادل 65% من النّاتج المحليّ الإجماليّ، ووجد الاقتصاد العراقي في الوقت نفسه صعوبات في الحصول على القروض الخارجيّة بالمبالغ المطلوبة نتيجة لأسباب متعددة منها(كاظم ،2020، ص82):

1. ضعف السياسة الاقتصاديّة، إذ إنّ الأموال الممنوحة للعراق، لم تُستخدم بصورة مقبولة في إعادة البناء الأمر الذي دفع الى ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجيّ، وعدم كفاية هذا المصدر لتمويل العجز الماليّ بسبب كوفيد - 19
2. ارتفاع الطلب العالميّ على التمويل الخارجيّ، وهذا ما تفضله كثير من الدّول بدلاً من السحب من احتياطها النقديّ.

نظراً لتراجع الاوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة في العراق صوت مجلس النواب على مشروع الاقتراض الدّاخليّ والخارجيّ لتمويل العجز المالي لعام 2020، وهذا القانون أتاح للعراق الحصول على قروض بمبلغ (5 مليار دولار) من البنوك الخارجيّة ونحو (13 مليار دولار) من البنوك المحليّة. وجاء هذا الإجراء للخروج من الأزمة الماليّة التي مرت بها البلاد في ظل كوفيد - 19 ، وتدني أسعار النّفط لتمويل رواتب الموظفين والمتقاعدين والنّفقات الحكوميّة الضّروريّة، و أعلن المستشار الماليّ لرئيس الوزراء العراقيّ، مظهر محمد صالح أنّ إجمالي ديون العراق الخارجيّة الواجبة الدّفع تتراوح بين 23-25 مليار دولار مشيرًا الى تخصيص (9 تريليون) دينار في موازنة 2021 ضمن خدمات الدّيون والتي تمثل 7% من إجماليّ الإنفاق الكليّ في الموازنة العامة المذكورة. وأضاف أنّ هذه النّسبة ليست مخصصة للدّيون الخارجيّة فقط، وإنّما خصص معظمها للدّيون الدّاخليّة التي تصل الى نحو 70 تريليون دينار(http://www.iraqieconomucs.net) قد أشار المستشار الماليّ في منتصف شهر نيسان الماضي (2021) الى أنّ ديون العراق الدّاخليّة والخارجيّة تبلغ 113 مليار دولار منها 40 مليار دولار ديون معلقة لصالح 8 دول منذ ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي ومن بنيها إيران والسّعودية (علي، 2021) والإمارات والكويت بقيمة 40 مليار دولار، وهي ترفض شطب ديونها على الرّغم من أنّها عضو في نادي باريس(هو تجمع دول ومؤسسات ماليّة عالميّة، تأسس في خمسينات القرن الماضيّ، وظيفته تقديم القروض الماليّة لتجنب الدّول والكيانات خطر الإفلاس.
نظراً لأنّ الأزمة الماليّة في العراق في ظل ظروف كوفيد - 19 كانت عميقة وسريعة بسبب الاعتماد على الرّيع النّفطي في موازنة العراق، لذلك كان من الصّعب إيجاد مصادر تمويل بديلة وسريعة ما لم يُلجأ الى الاقتراض لسدّ العجز الماليّ المستقبل.

جدول رقم (3) يوضح النفقات للعام 2020

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

نوع النفقات	النسبة %
الرّواتب والأجور	**58.9**
المستلزمات الخدميّة	**0.3**
صيانة الموجودات	**0.2**
النفقات الرأسماليّة	**0.1**
الرعاية الاجتماعيّة	**23.3**
المستلزمات السلعيّة	**1.6**
الإعانات	15.6
المجموع	**100%**

المصدر: وزارة الماليّة العراقيّة، بيانات منشورة في 2020/10/18

ثالثاً/ السياسة النقدية والازمة المركبة:

واجهت السياسة النقدية بعد عام 2003 ضغوطات كبيرة بسبب أخطاء الفترة السابقة، إذ ورثت مديونية كبيرة وارصدة مجمدة وضغوط تضخمية جامحة عصفت بالاقتصاد، وبموجب القانون فان البنك المركزي بات مستقلاً منذ العام 2004 واصبح يمثل رافعة مالية لتمويل العجز على غرار ما كان يحدث قبل 2003 واستطاع السيطرة على السيولة وتحقيق الاستقرار السعري والذي كان ولا زال الهدف الرئيس له من خلال نافذة بيع العملة، وفي هذا السياق استطاع بناء احتياطيات كبيرة من العملة الاجنبية ادت الى تحقيق الاستقرار وتقليص احتمالات تدهور أسعار الصرف وتغطية الاستيرادات الى جانب كونها مؤشر على قدرة الدولة على أداء التزاماتها الخارجية.

وقد تعرضت هذه الاحتياطيات الى انخفاض الى نحو 9.48 مليار دولار بسبب الازمة المزدوجة سابقة الذكرعام 2017 بالمقارنة مع نحو 78 مليار دولار في عام 2013 نتيجة لتدهور أسعار النفط الى أقل من 30 دولار وخلال الازمة الراهنة كوفيد - 19 تعرضت أسعار الصرف الى تقلبات تجاوزت النسب المعيارية المقدرة 2%نتيجة لهبوط أسعار النفط وتوقعات الاقتصاد الكلي وانغلاقه تحت تأثير انتشار كوفيد - 19 ، و أدت الى عجز الحساب الجاري كنسبة من GDP وعجز الموازنة العامة وهذه الاخيرة أدت الى تعثر نمو الاحتياطات كون ان إيرادات النفط هي الركن الاساس في تكوينها ودعم استقرار المستوى العام الاسعار وقد تشهد هذه الاحتياطيات انخفاضات اخرى في المرحلة المقبلة نتيجة تدهور أسعار النفط او حدوث فجوة بالنسبة لسعر الصرف سيكون الانخفاض هذه المرة اشدة وطأة من ذي قبل، كونها لم تصل بعد الى مستويات ما قبل الازمة المزدوجة2014- 2018.

رابعاً /الاجراءات المتخذة لمواجه الازمة المركبة

1- تأثر الاقتصاد العراقي بشكل حاد من تداعيات هذه الصدمة فالموازنة تدير الوضع الاقتصادي للبلد، ولا يتوفر موارد مالية لمواجهة تفشي كوفيد - 19 ولا تخصيصات مالية لقطاع الصحة المتهالك لمواجهة الجائحة، لا توجد خطة قادرة على دعم الاقتصاد في ظل تراجع حاد وقوي لأسعار النفط المورد الوحيد الانقاذ المالي في ظل الحاجة المتزايدة للأنفاق الاجتماعي والحاجة الى دعم المتضررين بفعل إجراءات الحضر وتعطيل الاعمال .

وفي هذا السياق، حاول البنك المركزي مواجه الصدمة والتقليل من حدتها بدعم جهود وزارة الصحة لمكافحة كوفيد - 19 لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات مبدئية بقيمة 20 مليون دولار ،إذ أنشأ صندوق البنك المركزي العراقي نفسه و 5 ماليين دولار من البنك التجاري العراقي TBI ،كما أعلن عن تجميد الفائدة والمدفوعات الرئيسة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة الاقراض الموجه مبادرة تريليون دينار عراقي وشجع البنوك على تمديد آجال استحقاق جميع القروض حسبما تراه مناسب كما شجع على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وكلف البائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات للأشهر الستة المقبلة.

2- مواجهة كوفيد - 19 في الورقة البيضاء :شكل مجلس الوزراء بموجب القرار 12 بتاريخ 12 أيار 2020 خليه الطوارئ للإصلاح المالي لمواجهة الأزمة المالية قدمت الورقة البيضاء في تشرين الأول 2020 ولم تقتصر الورقة البيضاء على الاصلاحات المالية بل شملت الاصلاح الاقتصادي بصوره عامه وقد أثارت جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين والسياسيين من انقسموا بين مؤيد ومعارض لها وكان القاسم المشترك بين الآراء كلها في أن الاقتصاد بحاجة الى اصلاح جذري (كاظم، ص92، 2021)

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

وفقا للورقة البيضاء فانه تتوقع ظهور موجات اخرى للوباء في العالم مما يؤدي إلى ضعف الطلب على النفط الخام ومن ثم انخفاض أسعارها لذا تبنت الورقة البيضاء سيناريو بيع النفط العراقي في عام 2020 بمتوسط سعري من 35 -45 دولار برميل. يرتفع في عام 2021 الى 45 - 55 دولار للبرميل لذا فان العائدات النفطية المتوقعة في ضوء هذه الأسعار لن تتمكن من تغطية النفقات التشغيلية للحكومة من رواتب الموظفين والمتقاعدين والنفقات الجارية الاخرى لاسيما وان رواتب الموظفين شهدت نموا كبيرا خلال المدة 2014-2020 وصلت الى 60% عندما ارتفعت رواتب من 40.2 تريليون دينار عراقي عام 2014 الى 64.2 ترليون دينار عام 2020 موزعة بواقع 50.5 ترليون دينار للموظفين 13.6 تريليون دينار للمتقاعدين .ترتفع في عام 2021 إلى أكثر من 70.5 ترليون دينار موزعة بواقع 55.5 تريليون دينار للموظفين 15 ترليون دينار للمتقاعدين.

لذا فإنها ستشكل وفقا لأسعار المتوقعة 122% من الإيرادات النفطية المتوقعة للعراق عام 2020 والبالغة 47.089 ترليون دينار 117% ومن الإيرادات النفطية المتوقعة لعام 2021 والبالغة 60.155 تريليون دينار بينما كانت أعلى نسبة شكلتها رواتب الموظفين والمتقاعدين كانت 88% عام 2016 وفي حينها تمويل العجز من خلال الديون الداخلية والخارجية كونت دعم دولي ودعم مؤسسات المالية للعراق يمثل مساحه محدودة جداً لدعم عجز الموازنة دون قيام الحكومة بالإصلاحات الهيكلية اعمق واشمل من الاصلاحات التي اجريت وفق لاتفاقية الاستعداد الائتماني في عام 2016 اما وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي فان الايرادات النفطية المتوقعة لعام 2020 هي54.4 تريليون دينار ولعام 2021 الايرادات المتوقعة هي59.9 ترليون دينار(الورقة البيضاء ،2020، 37-39)،فيما بلغت الإيرادات الفعلية 63.199 تريليون دينار نهاية عام 2020 مقابل نفقات بلغت 76.082 تريليون دينار قسمت 72.873 تشغيلية 3.208 استثمارية أي أن العجز الفعلي بلغ 12.882 تريليون دينار فقط حسب بيانات وزارة المالية الرسمية (وزارة المالية ،مستندات العامة المفتوحة)

وفقاً للمعطيات الاولية للورقة البيضاء في معالجة كوفيد - 19 بلغ احتياطات البنك المركزي حوالي 71.3 ترليون دينار وفقاً لبيانات شهر آب عام 2020 سجلت انخفاض عن العام 2019 بمقدار 8.6 تريليون دينار لذا فان اجراء الحكومة بتخفيض قيمة الدينار العراقي وفقا للورقة البيضاء من شأنه أن يساهم بتغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين والمدفوعات التشغيلية الأخرى والتخفيف من اعباء الدين الحكومي الا انه في الوقت نفسه ترفع من تكاليف المعيشة نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار بالدينار العراقي مما يؤثر في معيشة وحياة غالبية السكان وسيزيد من الضغوط على الاقتصاد غير المنظم والذي تضرر نتيجة للإغلاق شبه التام المصاحب لـ كوفيد – 19 وتقليل حصة النفقات الرأسمالية من قبل الحكومة وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات وترى الحكومة من خلال الورقة البيضاء أنه قيامها بتخفيض قيمة العملة يؤدي الى استرجاع تنافسية الاقتصاد تجاه شركائه التجاريين(وزارة التخطيط،2021، 3-6).

3- خطة الإنعاش الاقتصادي

أعدت وزارة التخطيط خطة جديدة لمعالجة تداعيات كوفيد – 19 اقتصادياً واجتماعياً للمدة من 2021 -2023بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي على أن تستجيب للواقع واستيعاب المتغيرات المختلفة على امتداد هذه المدة التنفيذ للتقليل من آثار التغيرات المتوقعة وأنها خطة متكاملة خطة التنمية الوطنية الحماسية 2018-2022 ومصححة مساراتها ومنسجمة مع الورقة البيضاء على اساس انها وضعت لمواجهة التحديات والمشكلات البنيوية التي تعاني منها عملية التنمية وحشد الجهود اللازمة لمواجهة الازمات واحتوائها وتامين الخدمات الاجتماعية الأساسية مع دعم النمو المستدام وتضمنت الورقة عدد من المحاور لعلاج الأزمة هي:

- تصميم برنامج عمل حكومي مصغر قصير الأجل ذو أولويات محددة.
- الاستفادة من الاتجاهات العامة التي أفرزتها الأزمة الثلاثية (اقتصادية ،صحية ،سياسية).
- الاستفادة من الاتجاهات العالمية حول المساعدة في تمويل البلدان النامية ودعم المطالبة بتأجيل سداد الديون الخارجية و إمكانية الحصول على دفعات تمويل صحي طارئة ودعم تقني ولوجستي عاجل بهدف دعم وتأهيل البنية التحتية للقطاع الصحي.
- حشد الجهود الوطنية لشرائح المجتمع ككل والاستفادة من المبادرات الفعالة والافكار المبتكرة.(الورقة البيضاء ،2020، 37-39) .

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- لم يستطيع الاقتصاد العراقي الاستفادة من الفوائض المالية بعد 2003 والتي تكونت نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، كما انه لم يتمكن من تأسيس بنى تحتية مناسبة لتكوين صناعات متطورة او الاستثمار في القطاعات بعيدة عن الريع النفطي لرفد الموازنة بالإيرادات وتقليل لاعتماد على الايرادات النفطية .

2- أدى انتشار كوفيد -19 عالمياً الى حدوث ركود اقتصادي عالمي ما تزال تداعياته لم تبلغ مداها بعد ، مما تسبب بوجود فائض نفطي في السوق العالمي أدى الى انخفاض أسعار النفط الخام عالميا الامر الذي انعكس سلبا على الاقتصاديات الريعية ومنها العراق.

3- من اهم التداعيات الاقتصادية التي خلفتها كوفيد -19 على الصعيد المالي تزايد نسبة الدين العام وانخفاض في الايرادات العامة والايرادات النفطية خصوصا وحدوث تراجع في معدلات النمو الاقتصادي .

4- بينت الازمة الثلاثية التي مر بها العراق من مدى هشاشة النظام الاقتصادي و السياسي والصحي على حد سواء فترابط هذه المتغيرات الثلاث ولد ضغوطاً على الاقتصاد العراقي سيؤدي الى انهياره مالم توضع حزمة عاجلة من الاصلاحات الفعلية وليس مجرد اصلاحات على الورق لتغير واقعه على الامد القصير والطويل للغرض المحافظة على حقوق الاجيال القادمة من المورد الناضب .

5- لم تكن الإجراءات المالية والنقدية للحكومة بمستوى الجائحة كوفيد - 19خاصة في ظل الاغلاق شبه التام مع وجود شرائح هشة في المجتمع تعتمد على الايراد اليومي للمهن والاعمال البسيطة.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

التوصيات

1- لابد من وجود الرشادة والكفأة للمالية العامة: والمتمثلة بحزم الاجراءات والتدابير السريعة اللازمة للتكيف مع انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض حجم الايرادات المالية التي تعد الموارد المالية الاساسية الاقتصاد العراقي ، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحماية رواتب موظفي الدولة ومعالجة ارتفاع فقرة رواتب الدرجات الخاصة وغيرها.
2- تكييف السياسة النقدية: في ظل الاوضاع التي يعيشها العراق يبقى البنك المركزي الوحيد القادر على مجابهة الازمة والتخفيف من حدته آثارها، بإعادة خصم الحوالات في الاسواق الثانوية واصدار سندات حكومية عن طريق المصارف وإدارة حوالات الخزينة الحكومية للقطاع المصرفي على نظام الايداع المركزي للأوراق المالية واتخاذ اجراءات مماثلة لتلك التي اتخذها في الازمة السابقة من تخفيض نسبة الاحتياطي وشراء حوالات الخزينة.. الخ.
3- القضاء على الفساد: لقد استشرت هذه الافة في جسد الاقتصاد العراقي وهي آخذة بتدميره منذ عقود، وفي سياق الوضع الذي يعيشه البلد والحاجة الى موارد مالية لتسيير اموره، الابد للحكومة الجديدة ان تحد من ظاهرة الفساد كتلبية لمطالب الشعب من جهة، وكذلك لتوفير الايرادات المالية في ظل الازمة الخانقة التي يمر بها البلد من جهة اخرى.
4- تشجيع ودعم القطاع الخاص وذلك بوضع مختلف السياسات الاقتصادية و والاستثمارية لما لهمن تأثير فاعل في توفير ايرادات مختلفة للدولة .
5- العمل على وضع الحلول المناسبة المعالجة المعوقات التي تفق بوجه تحقيق التنوع الاقتصادي واصلاح النظام المالي والعمل على توفير مناخ ملائم الاستثمار .
6- تبني نهج التثقيف المالي والشمول المالي خاصة في ظل بيئة مصرفية تعاني من ضعف الوعي المصرفي وتدني الثقافة المالية لشريحة كبيرة من المجتمع.

المصادر

*المصادر العربية

1. أحمد المنظري ، مدير أقليم شرق المتوسط ، الصحة العالمية فايروس كورونا لن يتوقف عن التطور في الشهور المقبلة،22-12-2021 ((**www.who.int/4/1/2022**))
2. احمد حامد الهذال ، الصدمة المركبة في موازنة 2020 (النتائج والحلول) ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2020.
3. البنك الدولي، الافاق الاقتصادي العالمية، خمسة رسوم بيانية. **https://blogs.worldbank.org/ar/**
4. تقرير افاق الاقتصاد العالمي 2021 ، **https://www.imf.org/ar/Publications/WEO** تم الاطلاع 27-12-2021.
5. ثامر محمود العاني. (30 ديسمبر, 2020). تخفيض الدّينار العراقيّ ليس الحل، بل حزمة اصلاحات متكاملة. جريدة الشرق الأوسط.
6. جريدة الوقائع العراقية، 2020.
7. حسن لطيف كاظم واخرون العراق ، 2020 ، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، مركز الرافدين للحوار النجف الاشرف 2021.
8. خلية الطوارئ الاصلاح المالي ،الورقة البيضاء ،العراق ،تشرين الاول 2020.
9. فينكات غوبلاكريشنان وديفانشي وادوا ، وسارة حداد ، وبول بلبك، استعراض حصاد عام 2021 في 11 شكلاً بيانياً ، جائحة عدم المساواة ،20-12-2021.
10. محمد عبد الحميد عطية، الازمة المالية العالمية واثرها على اسواق المال باستخدام منهج دراسة الحدث، مصر، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2010.
11. مظهر محمد صالح ، التحركات الراهنة لسوق الصرف غي الموازنة لماذا وكيف ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،متوفر على الرابط **http://www.iraqieconomucs.net**
12. وزارة التخطيط العراقية ، وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات أزمة **COVID**-19، بغداد.
13. وزارة المالية ،مستندات الموازنة العامة المفتوحة ، حساب الدولة لغاية كانون الاول2020 للموازنة الاتحادية . **http://www.mof.gov.iq/obs/**

*المصادر الاجنبية

14. The 2021 Forbes 400 List Of Richest Americans: Facts And Figures, https://www.forbes.com/worlds-billionaires/?sh=2e4b9c3c5864.
15. Lixin Huang , Banking Panics and the Origin of Central Banking Gary Gorton, Working Paper 9137, September,2002.
16. Lewis Mandell and Linda Schmid Klein ,The Impact of Financial Literacy Education on Subsequent Financial Behavior Journal of Financial Counseling and Planning Volume 20, Issue 1 2009.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 36, July, 2024
ISSN: 2749-3628,

Michael M. Hutchison, The Global Pandemic, Policy Space and Fiscal Rules to Achieve Stronger Stabilization Policies, Seoul Journal Economics , Vol.33 No 3,2020. .17

William Megginson, Fotak veljko , Government Equity Investments in Coronavirus Bailouts: Why , How , When? 14 April, 2020. .18